التفكير اللغوي في سيمياء الشعر
عند ميشال ريفاتير

د. رزيق بوزغاية
جامعة تبسة –الجزائر

ملخص:

لا شك في أن أية مقاربة مأمولة للخطاب الأدبي تستند من قريب إلى المعرفة اللغوية، من حيث كون اللغة المادةَ الأساسية للأدب. وإذا كان مسعى القراءة النقدية الوقوف على أسرار اللغة المبدعة كان تفسير تلك الأسرار كامنا في آليات اللغة وطريقة اعتمالها في النصوص السردية والشعرية، وهذا بالنظر دائما إلى قارئ متفاعل. لقد جرت عادة المؤرخين للنقد أن يصنِّفوا آراء الناقد الفرنسي ميشال ريفاتير ضمن ما يعرف بالأسلوبية الشعرية، والأسلوب هو واحد من المفاهيم المحورية التي استمدها النقاد من قديم، إلا أنها عرفت في مرحلة ما من مراحل النقد المعاصرة تحولا نحو الوصف البنيوي للنص الأدبي، بداية من الاتجاه الشكلاني، وقد يعضد هذا التصنيف أن عمل ريفاتير على مستوى الخطاب الشعري كان منصبا على اللغة، كان اشتغاله على تحليل الأفق الإبداعي للغة الأدبية انطلاقا من عدم وفائها للقواعد اللغوية المعهودة في التواصل اليومي.

لكن العودة إلى كتاباته النقدية في ضوء ما يعرف بسيمياء الشعر يجعل الجزم بهذا التصنيف الصارم غير مأمون، لأن تحليل الأسلوب الأدبي في تجربته يعتمد على ثلاثة أبعاد متداخلة يمكن لأي قارئ حر أن يلحظها من

خلال حواره مع القصائد الشعرية: البعد الأول لغة النص أو الأسلوب وهو عنصر فاعل في تحديد سمات الأدبية من غيرها، والبعد الثاني علاقة المفارقة بين تلك اللغة وبين الواقع أو المرجعية، والبعد الثالث في تحليل الخطاب الشعري هو العلاقة المترددة بين القارئ والنص. إذا صح تأصيل هذه الأبعاد الثلاثة في الممارسة النقدية كان التصنيف الجاهز في زمرة من زمر الاتجاهات النقدية عملا يفتقر للدليل.

There is no doubt that any approach of literary discourse must be based on a linguistic knowledge, in the fact that the language is the essential material of literary work. If the purpose of the critical reading is to describe the secrets of creative language, the interpretation of those secrets is hidden in the language mechanisms and the way of its interaction in the narrative and poetic texts , and this is when taking into account an interactive reader. It has been the historians of criticisms' custom to classify the views of the French critic Michel Riffaterre in what is known poetic stylistic, and the style is one of the central concepts that critics derived from the old, but it has known in a stage from stages of the contemporary criticism a shift towards structural description of literary text, starting from formalistic trend, and this categorization can sustain that Riffaterre's work at the level of poetic speech focused on the language, his concern was with the analysis of the creative horizon of literary language starting from its disloyalty with its usual linguistic rules in the daily communication.

But returning to his critical writings in the light of what is known Poem's Semiotic makes the assertion of this strict categorization weak in its base , because the analysis of literary style in its experiment depends on three overlapped dimensions that any free reader can notice through his dialogue with poems: The first dimension is the language of the text or the style and it is an active element in determining literary characteristics from others, and the second dimension is the relationship between the differentiation of that language and reality, or reference, the third dimension in poetic discourse analysis is the tentative relationship between reader and text. If it is possible to root these three dimensions in the criticism practice

the ready classification in a kind from the kinds of criticism trends will be a work that lacks methodology and evidence.

سيمياء العلامة أو المدلولية:

من المألوف أن تترد في كتب الدراسات اللسانية والنقدية العربية عدة مصطلحات يقصد بها في الأصل مفهوم واحد، ومن تلك يشتهر مفهوم توالد المعاني بعدة تسميات كسيمياء العلامة والمدلولية والإدلال وغيرها، ويشوب ذلك الاستعمال المضطرب أحيانا قلة عناية بتحديد المفهوم وتأصيله، إذ لم تول معاجمُ علوم اللسان لمصطلحي سيمياء العلامة والمدلولية "Signifiance" من الاهتمام ما تستحق، وقد يعود ذلك إلى حداثتها واقترانها، في كثير من الأحيان، بالمقاربات النقدية التي أبعدتها عن دلالتها الأصلية. وكان "معجم اللسانيات" من المعجمات القليلة التي أوردت تعريفا للمدلولية وحاولت تأصيلها في الدرس اللساني: «هي كون شكل لغوي ما دالاً، أن تكون له دلالة ما، بمعنى أن يكون علامة. الزوائد في الفرنسية مثل "l'" في عبارة " L'on imagine fort bien que..." ومثل "do" في الجمل الاستفهامية في الإنجليزية ليست دالَّة»[1]. يظهر من هذا أن المدلولية صفة يتميَّز بها الشكل اللغويّ تجعله دالّا، مثلها في ذلك مثل صفة النصية "textualité" التي تجعل من كمٍّ جمليٍّ ما نصًّا، ومثل الأدبيَّة "littérarité" التي تجعل من فعلٍ كلامي ما أدبًا.

ثمة تعريفات أخرى تتفقُ مع تعريف جورج مونان، يُذكر منها أنَّ «المدلوليَّة هي ما تقع به الدلالة، ما تتحول به العلامات إلى حاملات للمعنى، وبالتالي ما يتضمن وجود شيء كحياة للمعنى»[2]، أو أنّ «المدلولية في اللسانيات خاصيّةُ لما له معنى، خاصية للمدلول»[3]. كما ركز أندري يعقوب على المفهوم الأصلي للمدلولية بالبحث في أسس تنظيم العلامات لتكون دالَّة[4]. وعلى هذا يمكن القول أن المدلوليةَ ميزةُ كونِ الشكلِ اللغوي دالًا؛ فهي تعبيرٌ عن اضطلاع هذا الشَّكل بوظيفة الدلالة، غير أنها تختلف عن الوظيفة من خلال البعد المعرفي لدراستها،

لأن دراسة الدلالة هي دراسة وظيفية أساسا، أما البحث في المدلولية فهو استجلاء لخصائص معينة في الشكل اللغوي تجعله قادرا على أداء تلك الوظيفة.

يظهر من التعريفات السابقة أن المدلولية ظاهرة نسبيَّة تتغيَّر من شكل لغوي إلى آخر، فكلَّما زاد وضوح الدلالة زادت مدلولية الشَّكل. ويرى جون ليونز أن الحيازة على المعنى أمر قابل للقياس، ويضرب لذلك أمثلة بكلمات تتغير قيمتها التعبيرية من سياق إلى آخر[5]، ولهذا فإن العامل الحاسم عنده هو السياق المتضمِّن للعنصر اللغوي المقصود بالدرس؛ بمعنى أن المدلولية هي مفهوم نسبي متغيِّر تبعا لعوامل سياقية تؤثر في العنصر اللغوي. وعلى هذا الأساس، أي درجة المدلولية في العنصر، ذكر كرامسكي اتجاهين مختلفين في تكوين المخزون المعجمي: اتجاه التمييز، واتجاه التجميع. يعنى الاتجاه الأوّل بالتمييز والتحديد الدقيق للمعنى أي اتجاه بدرجة أكبر نحو العلامية "signess " أو وضوح العلامة "sign clearness"، والثاني بجمع المعاني المختلفة في لفظ واحد أي في اتجاه نحو غموض العلامة " sign vigness "[6]. وهما اتجاهان يركزان على طبيعة المدلولية في ألفاظ اللغة، بالنظر إلى علاقتها الوثيقة بمفهوم العلامة، حتى أن الدارسين يربطون بشكل آلي ومطلق وجود المدلولية بميلاد العلامة.

المدلولية وميلاد العلامة:

تُؤخذ العلامة في هذا المقام وفق التصور البسيط لها على أنها ثنائية من وجهين غير قابلين للفصل: الدال والمدلول؛ حيث يكون الدال في العلامة اللغوية بصمة صوتية يحفظها المتكلِّم عن ألفاظ لغته، بينما يمثل المدلولُ المفهومَ المرتبط بتلك البصمة الصوتية في أذهان أصحاب اللغة. بما أن المدلولية هي خاصية وجود الدلالة، والدلالة علاقة وظيفية تربط الدال والمدلول في صلب العلامة، فإن وجود المدلولية مرتبط بوجود العلامة، إذ إنَّ مفهوم

العلامة قائم على وجود مدلولية ما للشكل الدال. فالمدلولية والعلاماتية، بوصف هذه الأخيرة ميزة وجود العلامة في ثنائية ما، ظاهرتان رديفتان في الوجود لا تقوم إحداهما إلا بالأخرى.

وأساس المدلولية معْرفةٌ سابقةٌ، إذ إنّ المرء لا يدرك الرموز إلا من خلال معرفة سابقة بأسرار الرموز، إما لأنه ثمة رابط سلوكيّ بين طرفي العلامة في ذاكرة المتلقي، أو أنَّ هناك محاكاة في العلامة تماثل خبرة سابقة تلقاها قارئ العلامة من قبل. في الحالة الأولى يشبه تلقي الإنسان للعلامة تلقي الكائنات الحية للمثيرات الشرطية، وفي الحالة الثانية يشبه إدراك العلامة عمليةَ استنتاج منطقيّ لا يملكها إلا كائن عاقل.

والمدلولية، التي هي أساس تعريف كل علامة، مفهوم نسبيّ، وجوده من عدمه متعلق بكينونته في فضاء دلالي خاص، تشكِّله المعرفةُ السابقة بنظام العلامات، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون كلمة "arbor" التي تمثل بها دي سوسير علامة في سياق لغوي خاص، كما يمكن أن تفقد ماهية العلاماتية في سياق آخر، ومثل ذلك الأشياء في الكون. يؤيد هذا عملُ ميشال فوكو " M. Foucault" على تاريخ العلامة في العصر الكلاسيكي وتطورها في عصر النهضة حيث يقول: «عرفت الكلاسيكية العلامة وفقا لثلاث متغيرات: أصل الروابط: يمكن أن تكون العلامة طبيعية (الخيال في المرآة يمثل ما يعكسه) أو اتفاقية (كالكلمة عند الجماعة من الناس تمثل فكرة ما). نوع الروابط: يمكن للعلامة أن تنتمي إلى المجموعة التي تشير إليها (الملمح الجيد ينتمي إلى الصحة الجيدة التي يعبر عنها) أو أن تتميز عنها (كصور العهد القديم هي علامات بعيدة في التجسيم والتفكير بالوساطة). تأكد الروابط: يمكن للعلامة أن تكون ثابتة عندما نتأكد من أمانتها (هكذا يدل التنفس على الحياة) ويمكن أن تكون محتملة فقط (كدلالة السلاسة على الحمل). لا يتضمن أي شكل من

أشكال هذه الروابط التشابه [...] مادامت العلامة دائمة أو أكيدة أو محتملة فإنها تجد فضاءها داخل المعرفة»[7]. أي أن المعرفة عاملٌ في وجود العلامة والعكس كذلك.

ويؤيِّد هذا أيضا ما ورد في القرآن الكريم من كون أصل المدلولية اللغوية تعليم الأسماء، جاء في سورة البقرة: ﴿وَعَلَّمَ آَدَمَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) قَالَ يَا آَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (33)﴾ حيث تكشف الآيات عن أصل دلالة الكلمات التي تعلمها آدم بحسب ما ورد في التفاسير؛ فأصل الدلالة هو فعل التعلُّم، والأسماء في الوصف القرآني نوع من المعرفة التي سيق لها أحد مشتقات الفعل تعلم، ولكونها صدرت عن الخالق أول الأمر فهي معرفة شريفة، وقد بررت الملائكة عدم قدرتها على ذكر الأسماء بقلة علمها ومعرفتها، فلا أدل من هذا على ضرورة المعرفة لوجود العلامة والمدلولية.

هذا النسق الدلالي أو الفضاء الثقافي هو الإطار التي تجد فيه العلامة حياتها، لهذا عدّ الدارسون بعد دي سوسير العلاقة في صلب العلامة الثنائية علاقة ضرورية غير اعتباطية، يمليها هذا النظام الذي يفرض استعمالا محددا للعلامة حتى تكون ذات مدلولية، يقول رومان جاكبسون: «بعكس أطروحة سوسير، فإن الارتباط بين الدال والمدلول، أو بتعبير آخر، بين سلسلة الفونيمات والمعنى، هو ارتباط ضروري، ولكن العلاقة الضرورية الوحيدة بين الجانبين هو ارتباط يقوم على تجاور، أي على علاقات خارجية، في حين أن ارتباطا يقوم على تشابه معين (أي يقوم على علاقة داخلية) هو ارتباط عرضي فقط. فهو يظهر فقط على سطح المعجم المفهومي في كلمات معبرة توحي

بمعانيها "Onomatopeic"»[8] ويؤيده كلود ليفي ستروس تأييدا مطلقا فيقول: «تبدو الإشارة بطبيعة الحال اعتباطية عندما ينظر إليها من منظور التشابه، أي عندما نقارن دوال إشارة ما والمدلولات نفسها في لغات مختلفة، إلا أنها،كما بين بنفنيست، لا تعود اعتباطية لكل لغة تدرس في ذاتها، عندما ينظر إليها من منظور التجاور "Contiguity" ويعد هذا علاقة ضرورية بين الدال والمدلول»[9].

وإذا كنا نتفق مع دي سوسير في كون الاعتباط جوهر الرابطة بين الدال والمدلول في العلامات الاجتماعية كاللغة، إلا أن فكرة الضرورة في رحم العلامة تؤكد شرط ميلاد العلامة لوجود المدلولية؛ فالضرورة تعني وجود ربط متين بين دال ومدلول: «نجد بالنسبة لبيرس أن العلامة الأيقونية من بين النماذج العلامية الثلاثة المسماة هي التي تعد أساسية. ذلك لأنه، من منظور افتراضي، كل ما يقدمه لنا الواقع قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة، سواء تعلق الأمر بشيء واقعي أم بأمر مجرد. فالبيت والحدث والبنية والحركة والصرخة والصمت كل شيء يمكن أن يكون علامة أو أن يصبح علامة، بشرط أن يحيل إلى شيء آخر. ولكن هذا ليس ممكنا إلا إذا كان ممكنا لعلاقة ما أن تنشأ بين ما هو حاضر "العلامة" وما هو غائب "مرجعها"»[10]. فوجود الرابط، من حيث هو مؤشر على المدلولية، شرط لوجود العلامة.

تفسير المدلولية هو تفسير وجود العلامة:

ليس هناك، في واقع اللسانيات، منهجٌ محدَّد لدراسة المدلولية وآلياتها، وإنما ثمة جملة أفكار تناولت المفهوم عن قصد أو غير قصد في إطار نظريات لسانية مختلفة. ولأن حصر هذه الأفكار غير متاح في هذا المقام فإن البحث يركز على فكرتين جوهريتين اقتربتا من المفهوم وحاولتا تفسيره: من جهة هناك المقاربة السلوكية وهي أقوى فرضيات تفسير وجود الدلالة أو مدلولية الأشياء

لأنها تجيب عن السؤال "لماذا تدل الأشياء على معان ما؟"، ومن جهة أخرى المقاربة التحليلية الناشئة عن النظريات المعرفية وتتضمن مقترحان رئيسان لفهم آليات المدلولية هما: المستويات اللغوية، ونظرية قيد الاختيار. فالسلوكية تهدف إلى تفسير المدلولية والنظرية التحليلية تهدف إلى وصف آلياتها في اللغة.

ومضمون التفسير السلوكي للمعنى هو كون الاسم يعوِّض جزءا من الخبرة التي يتلقى فيها المتعلمُ اللفظَ والمرجعَ معا، وهو المقصود بالاقتران عند علماء النفس السلوكيين. فالاقتران هو اجتماع اللفظ بالمرجع أو الشيء بوصفه مثيرا طبيعيا في سياق التجربة، ومع تكرر عملية الاقتران هذه يتحول اللفظ إلى مثير شرطيّ يمكنه تعويض المرجع تدريجيا، وبهذا يصبح الاسم (من حيث هو جزء من الخبرة المكتسبة) بديلا من عناصر الخبرة كلها، وهو ما يسميه علماء النفس تأثيرا بالإنابة أي الإنابة عن الأشياء بالألفاظ. وهذا يقتضي أن تكون للكلمات قوة تؤدي إلى إحداث نتائج وآثار في العقل مثل القوة الموجودة على نحو طبيعي في الأشياء التي تنوب عنها تلك الكلمات.

وفي باب الكلام على الاتفاق اللغوي يشير ابن جني إلى قدرة اللفظ على استدعاء المرجع الغائب كأنه بدلٌ منه فيقول: «وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمةً ولفظًا إذا ذُكر عُرِف به مسماه ليمتاز من غيره، وليغنيَ بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخفَّ وأسهل من تكلُّف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله»[11].

لقد لقيت النظرية السلوكية انتقادات كثيرة في الأوساط المعرفية من عدة جوانب، منها على الخصوص تقزيم الدور المعرفي للعقل واقتصارها في تفسير الظاهرة اللغوية على مبدإ الإثارة والاستجابة، ولكنها مع ذلك تبدو أقوى النظريات في باب تفسير المدلولية في الكلمات، وهو تفسير اعتمدته اللسانيات

المعرفية بعد ذلك انطلاقا من دي سوسير وبيرس، خاصة مع تركيز هذا الأخير على عنصر الموضوع أو المرجع الذي تتخذ منه العلامة معناها، وبهذا تكون المرجعية أداة فاعلة في تفسير ظاهرة المدلولية.

الجانب الذي كشفه عمل النظرية السلوكية على المعنى لا يخصّ اللغة في ذاتها وإنما يخص عنصر المدلولية في اللغة، أي كيف للألفاظ أن تستحضر معاني محددة في النفس البشرية. هذا هو التساؤل الجوهري الذي حاولت النظرية السلوكية الإجابة عليه، وقد ظهر آنفا كيف فُهمت ظاهرتا التعلم والمدلولية بناء على حضور المرجع وغيابه أو ما يسمى عادة في اللسانيات بمسألة المرجعية.

تفترض النظرية أن نشوء المعاني وارتباطها بالألفاظ يبدأ من حضور الأشياء المسماة "مراجع"، في البدء يقترن هذا الحضور بنطق الأسماء الموافقة لها، وعملية الاقتران هذه ضرورية لأنها توازي ما عده بافلوف تجمعا للمثير الطبيعي والمثير الشرطي. فالشيء أو صورته الحاضرة هو مثير طبيعي للتصور ومع اقتران اللفظ بذلك الحضور يتحول تدريجيا إلى مثير شرطي من باب أن حضور الاسم من بعد ذلك منفردا يعوض حضور قرينه، أو باصطلاح علماء النفس حضور جزء من التجربة يعوض التجربة كلها. هذا هو أساس تفسير المدلولية في النظرية السلوكية، وهو تفسير لا مناص من أخذه بعين الاعتبار على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في دراستها للغة.

وضع جون فيرث في كتابه "ألسنة الناس والكلام" فصلا عنوانه: "المعنى واللامعنى:Sense and nonsense" يذكر فيه مقارنة بين اللغات اليومية واللغات الشعرية واللغات العلمية، ويوظف مصطلح اللامعنى قاصدا به مرة الكلام الفارغ في اللغة العامية ومرة غياب الدلالة قياسا إلى غياب المنطق في الملفوظ[12]. ثم يربط درجة المدلولية بقدر مرجعية النص حيث يقول: «كارناب

ونورات وآخرون ذكروا ما فهموه من نظام اللغة المنطقية، من التحليل المنطقي والاستعمال المنطقي للغة. من أجل الحصول على معنى منطقي، لا بد للملفوظ، بعد التحليل، أن يكون قابلا للفحص في عالم الزمان/ المكان، والكلمات المستعملة يجب أن تكون مرتبطة حتميا بالكلمات المحيلة إلى التجربة المباشرة»[13].

وقد أيّد بيرس هذه الفكرة عند دراسته للعلامات في السيمياء، وحاول . من خلال الكلام على عناصر العلامة . أن يبيّن دور المرجعية في تفسير وجود العلامة، وبالتالي المدلولية، كما في النص التالي: «رجلان واقفان على الشاطئ، ينظران إلى البحر. يقول أحدهما لصاحبه: "هذه السفينة لا تنقل سلعا، وإنما مسافرين فقط". لكن إذا كان الآخر لا يرى أي سفينة، فإن أول معلومة يأخذها من الملاحظة موضوعها الجزء من البحر الذي يراه فعلا، والإعلام بحضور شخص له عينان ثاقبتان أو مدربتان على رؤية الأشياء؛ وهكذا بفرض حضور السفينة في معرفته، فإنه مستعد لقبول المعلومة المتعلقة بالسفينة، بكونها تنقل مسافرين فقط. ولكن الجملة كما هي ليس لها من موضوع سوى ما يعرفه مسبقا. الموضوعات . لأن العلامة يمكن أن يكون لها عدة . يمكن لكلٍّ منها أن تكون شيئا واحد موجودا معروفا أو شيئا نعتقد أنها وجدت خارجا، أو نعتقد وجودها، أو مجموعة أشياء أو صفة أو علاقة أو حدثا معروفا؛ وهذا الموضوع الفريد يمكن أن يكون بدوره مجموعة أو كلا مشكلا من أجزاء، أو يمكن أن يحوز نوعا من الكينونة كبعض الأفعال المقبولة التي ينفي الكائن مقبوليتها، أو شيئا من طبيعة عامة مرغوبة، مكتسبة أو معثور عليها خلال ظروف عامة»[14].

ثم يشرح بيار فرات هذا المثال بالقول: «إذا كان السامع لا يعرف معنى السفينة، أو لا يفهم أن العلامة سفينة متعلقة بطريقة ما بهذا الموضوع، فإنه لا

يفهم ما يقوله الشخص المتكلِّم، لأنه لا شيء في "سفينة" يمكن أن يعرفه بالموضوع. من هذه السفينة يتعرَّف على أنه موجودة أولا، في حال ما لم يرها، وبعد ذلك أنها لا تنقل إلا مسافرين حسب مخاطبه. الملحوظات المسجلة على "سفينة" تنطبق أيضا على "مسافرين، سلع، الخ". مجموع الموضوعات المسماة في هذه الجملة تشكل موضوعا مركبا. المعرفة إذن هي موضوع مرتبط بعلامات. كل معرفة غير مرتبطة بعلامات، أي التي لا يمكن أن نقول عليها شيئا، إذا كانت موجودة فهي عند بيرس ليست بمعرفة»[15].

على أنّ الفرضية المرجعية لا تكفي وحدها لتفسير المدلولية في النصوص؛ إذ إنّ النص . بوصفه شكلا لسانيا معقدا . لا يمثل مثيرا شرطيا بالمفهوم الأصلي للمثير، وهنا يأتي دور النظريات المعرفية التي تضيف للأصل السلوكي للمدلولية وسائلها البنائية في النص من حيث هو تركيب متفرد ومتميز لمثيرات سابقة في التجربة الإنسانية. هكذا يكون التفسير السلوكي/ المرجعي قاعدةً لفهم ظاهرة المدلولية، كما يستكمل البحثُ المعرفي تفسيرَ المدلولية على مستوى النص.

من النصيَّة إلى المدلوليَّة:

تحديد مفهوم النص يستند إلى مبادئ النصيَّة[16]، تلك التي يمكن من خلالها التمييز بين النص وغيره من الأشكال اللغوية الأخرى كالجملة. وبحسب الفرضيات المقترحة أثناء الكلام على تفسير الدلالة على مستوى النص، فإن آليات المدلولية اللغوية تكمن في الخصائص النصية ذاتها، أي في مجموع الضوابط التي تجعل من كمّ جملي ما نصا، والسبيل إلى دعم هذه الفروض هو أن:

أ . مفهوم النص في العربية مقترنٌ بوجود دلالة ظاهرة وواضحة، أي أنه مقترن بالمفهوم النظامي للمدلولية، وهذا ما يخولنا الربط التكافئي بين النصية

والمدلولية تماما كالتكافؤ بين العلاماتية والمدلولية. مما يعني أن فحص آلية المدلولية في شكل لغوي ما يقتضي فحصَ آليات النصيّة فيه، فإذا توفَّر هذا الشكل على تلك الآليات الأساسية المدروسة (عناصر النصية) فهذا يعني أنه يتميز بخصيصة المدلولية المنشودة. وحتى المدلولية الشعرية أو الإجرائية لا يمكن مقاربة مفهومها إلا من خلال تصوّر واضح للنص، وقد ربط ميكال ريفاتير ربطا تلازميا بين الظاهرتين حتى عد النص الوحدة الأساسية للمدلولية، وهذا أيضا من المفارقات التي تجمع المفهومي النظامي والشعري للمدلولية على اختلافهما.

ب . تحليل الدارسين لعنصريْ المقبولية والإعلامية غالبا ما يعتمد على عناصر نصيّةٍ أخرى مثل الانسجام والبنية النصية، وتماسك النص مع السياق؛ فجون ليونز مثلا يربط بين المقبولية والمقام، حيث يميِّز بين الدلالة والمقبولية من خلال أمثلة يعرضها، فيرى أن عبارة "مات أبي" ذات دلالة ولكنها لا تتوفر على مقبولية اجتماعية وفقا للمقام، بينما يرى في المثال "أكل جان الحساء" جملة شاذة من الناحية الدلالية ولكن السياق الاجتماعي يجعلها مقبولة[17]. وكذلك خضع مفهوم الإعلامية للتحليل باعتماد عنصريْ بنية النص والمتلقي، ومعلومٌ أن بنية النص تقوم على آليتيْ الاتساق والانسجام، كما أن المتلقي الذي تقاس من خلاله إعلامية النص هو عنصر متغيِّر وغير ثابت كالنص وقد عدَّه الدارسون عنصرا سياقيا. فمن جهة البنية اللغوية تكون الإعلامية صفة في النص فقط، ومن جهة المتلقي يكون النص تأويلا خاصا بقارئ ما، وفي كلا الحالين لا نخرج عن إطار العناصر النصية الثلاثة: البنية النصية، والتماسك التداولي (السياق) والتناص.

ج . ثمة دوافع تدعو إلى القول بوجود علاقة بين المقبولية والإعلامية من جهة وبين البنية اللغوية (الاتساق والانسجام) والموقفية والتناص من جهة أخرى،

قاصدين بالتناص هنا استحضار نصوص سابقة لقراءة نص حاضر. هكذا تجتمع ستة عناصر من النصية كما تصورها دي بوغراند ودريسلر ولكنها تبدو عناصر من مستويات مختلفة، حتى أنه يمكن تفسيرُ المقبولية والإعلامية بناءً على المعطيات المتعلقة ببنية النصِّ وتماسكه مع السياق والنصوص المؤوِّلة له. ويستبعد هذا التصور مفهوم القصدية كعنصر مُثبت للنصية لأنه غير خاضع للملاحظة ولا يمكن بأية حال فحصه في الملفوظات الإنسانية، ولا يعني هذا نفي القصد في ممارسة اللغة، ولكنه كحدث مرافق للعملية التواصلية يخصُّ مرحلةً سابقة على وجود النص ذاته، والتوصيف العلمي لا يهتم إلا للظواهر المصاحبة للنص. هكذا يمكن تمثيل التعالق بين العناصر النصية فيما بينها وعلاقتها بالمدلولية كما يلي:

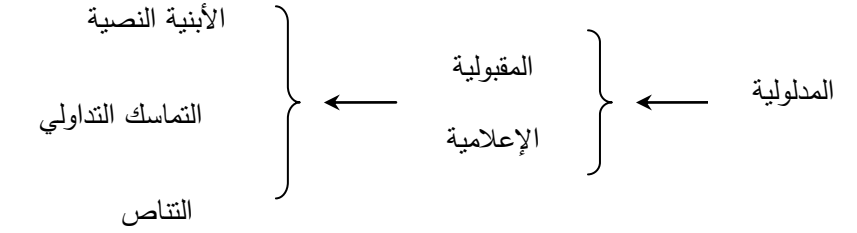

وُضع مصطلحُ المدلولية مكانَ النصيّة هنا بناءً على تكافئهما وتلازمهما سواء في التصوُّر العربي للنص وعلاقته بالمدلولية النظامية (الأوليَّة)، أو في تصوُّر الإجراء النقدي الحديث للنص وعلاقته بالمدلولية الشعرية كما هي عند ريفاتير. هكذا يمكن التأكيد على مشروعية دراسة المدلولية في النص من خلال فحص عنصريْ المقبولية والإعلامية فيه، ولا يكون ذلك إلا بمقاربة آليات البناء اللغوي للنص، وتماسكه التداولي مع السياق، والنصوص المؤولة له في نسق ثقافي محدد.

بهذا نصل إلى القضية الجوهرية وهي كيفية مقاربة المفهوم النظامي للمدلولية في النصوص، حيث لم يخضع للمقاربة والتحليل وفحص الوسائل التوصيفية، كما خضع له في مجال النقد، وظل التحليل النصي حبيس نوع محدَّد من الملفوظات وهي الكتابة الشعرية، حتى عُدّت المدلولية رديفا للأدبية. من أجل ذلك سيعرض البحث فيما يأتي نظريات ساهمت في تفسير المدلولية النظامية، وقد سميناها نظريات تحليلية نسبة إلى منهجها العام في دراسة الدلالة.

نظريات التحليل الدلاليّ تصفُ آليات المدلولية:

ليس المقصودُ هنا تفصيلُ الكلام على هذه النظريات، إنما سيكتفي البحثُ بذكر أهمّ الأفكار التي قدمتها نظريتا المستويات اللغوية والتحليل التكويني (قيد الاختيار والتشاكل) في سبيل فهم آليات المدلولية في اللغة الطبيعية، إذْ لا تهدف هاتان النظريتان إلى تفسير أصل المدلولية في اللفظ كما تفعل النظرية السلوكية، وإنما تبحث في قوانين الربط بين الوحدات اللغوية بطريقة خلاقة تجعل منها أشكالا لسانية دالة. هكذا يكون السبيل الوحيد لكل مقاربة للمدلولية النظامية هادفا إلى الإجابة عن السؤال: "كيف يكون نصٌّ ما دالًّا؟"

من خلال المخطَّط السابق تبيَّن أن المدلولية النصية يمكن ترجمتها إلى عنصريْ المقبولية والإعلامية، لأن الملفوظ لا يحظى بالقبول إلا إذا كان دالا وفق نظام لغويّ مشترك بين المُلْقي والمتلقِّي على حد سواء، كما أن هذا النص لا يكون دالا إلا إذا كان إعلاميا، أي أن يتضمَّن معلومة ما، من دون اشتراط أن تكون معلومة جديدة لدى القارئ، وإنما أن يلتزم البناء النصي منهجا ما يكون من خلاله حاملا لمعلومة أو معنى وفقا للنظام اللغوي دائما، أي وفقا لقواعد اللغة التي ينتسب إليها النصُّ. بهذه الطريقة تقودنا كلٌّ من المقبوليَّة والإعلاميَّة إلى افتراض وجود نظام لغوي يسند وجود النص ذاته، حيث يكون هذا النظام مشتركا فعليا بين شخصين متخاطبين على الأقل، هكذا نضمن أن

يكون للملفوظ دلالة، أي أن تكون له مدلولية. بسبب ذلك سميت المدلولية في هذه الحالة نظامية، لأن النظام أو اللغة الفعالة يسندان وجودها ووجود النص ذاته، فهي على عكس المدلولية الشعرية في المقاربة الإجرائية تعتمد على حالات اللاقواعدية، أي حالات الخروج عن النظام اللغوي المعروف بهدف تجاوز مستوى المحاكاة أو الدلالات النمطية للكلمات لخلق معنى خفيّ متحرك. جوهر المدلولية الأساسيّة إذن هو نمطُ العلاقة بين النص والنظام، وهي العلاقة التي اهتم بدراستها فردينان دي سوسير ولويس يلمسليف[18]، فكلَّما كان النص ممتثِلا للنظام العلوي المشترك بين أصحاب اللغة كانت مدلوليتُه أكبر.

قانون قيد الاختيار وتفسير مدلولية الجملة:

درس علماء الدلالة قضيَّة تفسير المعنى على مستوى الجملة من خلال نظرية التحليل التكويني، وتوصَّل ستيفن أولمان وفرانك بالمر وجيرولد كاتز إلى أن وجود الدلالة في تركيب ما محكوم بقانون قيد الاختيار " restriction de sélection"، وامتدت فكرة هذا القانون إلى تشارلز فيلمور الذي يعدُّ مؤسسَ أحدث نظرية دلالية معاصرة وهي نظرية قواعد الحالة[19]. والمضمون العام لهذا القانون أن ثمة انسجاما منطقيا بين الدلالات المفردة للكلمات المكونة لتركيب لغوي ما بحيث يتمتع هذا التركيب بمقبولية لدى المتلقي، وعلى أساس هذا القانون يتقبّل المتلقي العربي عبارة مثل "فرس حبلى" ولا يتقبل عبارة "حصان حبلى".

إن الأمر يؤُول إلى دراسة العلاقة الدلالية بين مكونات التركيب، وفي مثل هذا يقول الجرجاني في تعريف اللفظ المتمكِّن: «يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، ولفظ قلق ناب يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه»[20]. فالأمر يعود إلى المعنى والدلالة المفردة لمكونات العبارة، ويؤكِّد الفكرة في موضع آخر في تعريفه للنظم بالتمييز

بين التواطؤ في معنى المعجم والمنطق في معنى التركيب فيقول: «نَظْمُ الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمُها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرَّى في نظمه لها ما تحرَّاه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدِّي إلى فساد وأما نظم الكلِم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظْم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النَّظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق [...] والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفتَ أنْ ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقلُ»[21].

فمنطقُ العلاقات بين المعاني المفردة هو أساس بناء كلِّ تركيب لغوي، ولا بد أن يكون منطقُ التركيب اللغوي مقتبسا من منطق الواقع، أي بحسب العلاقات بين الأشياء في العالم غير اللغوي، وهو ما اصطُلح على تسميته في اللسانيات بعالم المراجع. فالمرجع إذن هو مقياس منطقية الدلالة، وبقدر مطابقة اللغة لمنطق الأشياء تزيد مدلوليتها، وهي الفكرة التي أُشيرَ إليها سابقا في باب التأكيد على دور المرجعية في تفسير المدلولية النظامية.

وإذا عُدنا إلى المثال السابق "حصانٌ حُبلى"، وبغض النظر عن صحته النحوية، فإن العبارة غير مقبولة لسبب واحد هو عدم احترامها لقيد الاختيار بين المتعلِّقات في التركيب الواحد؛ فإذا افترضنا بقياس القضية أنَّ "حبلى" هو موضوع الكلام، فإنه يفرض على كل خبر أو محمول متعلقٍ به نوعا من القيود، والقيد في مثالنا هنا هو أن يكون المتعلق أنثى، فكلمة "أنثى" يجب أن تكون مكونا دلاليا في كل كلمة نرجو تعليقها بالموضوع المختار وهو "حبلى"، ويرمز لهذا القيد عادة هكذا <أنثى>، فكلّ كلمة تتضمن في تحليلها الدلالي المكون

/أنثى/ تكون صالحة لتركّب مع كلمة "حبلى" جملةً ذات دلالة، أما إذا كانت الكلمة لا تتضمَّن هذا المكوِّن أو القيْد فهي تشكّل مع الكلمة الموضوع تركيبا شاذا غير دالٍّ.

على أنَّ في اللغات الإنسانية بعضُ الحدود الدلالية التي يمكن تجاوزها في عملية التواصل، بحيث توظَّف الكلمات في غير دلالاتها الأصلية المتفق عليها، أي أن التركيب الجملي يخالف المنطق في هذه الحالة، ومع ذلك يحافظ على مستوى معيّن من المقبولية والتواصلية وبالتالي من المدلولية. ولعل البلاغيين هم أكثر من اهتم بهذه المسألة ودرسوها تحت عنوان المجاز، ومن الشروط التي وضعوها لتحقيق المدلولية في تركيب مجازي وجود قرينة في الشكل اللساني تدلّ على الغرض المقصود الذي هو بخلاف ظاهر اللفظ.

وقد تجاوز الأدبُ، في تصوُّر الحداثة، هذه الشروط فأغرق في استعمال الرَّمز البعيد المفضي إلى الغموض. والغموض كما يظهر من فهمنا للمدلولية النظامية هو أدنى مستويات المدلولية، ولكنه مع ذلك بل لأجل ذلك يُعدُّ أساسَ الشعرية الحديثة، يقول عبد الله حمادي: «فالرمز الشِّعري كما أفهمه هو معادلٌ موضوعي لمصطلح لا عقلانية العبارة الشعرية في الشِّعر المعاصر، فنجده مثلا أكثر غموضًا وتشعُّبا في المدرسة السُّريالية من المدرسة الرمزية نفسها، وبهذا بكون مفهوم الرَّمز عندنا ليس هو المفهوم التَّقليدي، فالرمز عندنا هو النتيجة اللاعقلانية المنبثقة من معادلة مجازية: أ = ب (= ب$_1$ = ب$_2$ = ب$_3$ = ب$_4$ = الخ). فالرمز إذن هو تطور بلاغي بحت في العبارة الشعرية وهو ما يصطلح عليه عند نقادنا المعاصرين بظاهرة الغموض، وعند النقاد القدامى بظاهرة الغلوّ»[22]. إن مدلوليّة التركيب إذن قابلة للتفسير بحيث يمكن وضعُ شروط تحكم حضور الدلالة وغيابها في تركيب لساني ما، وهذا بحسب قيود الاختيار التي تفرضها الكلماتُ على أقرانها، أي بحسب العلاقات بين المكوِّنات.

غير أن اللسانيات، في مسار تطورها التاريخي قبل زليغ هاريس، اقتصر عملها التحليليُّ غالبا على قالب الجملة بوصفه المستوى التواصلي الأساسي، ولهذا عُنيت البلاغة والنحو قديما واللسانيات حديثا بدراسة الجملة ومكوناتها، كما عملت الدراسات النقدية، بوحي من اللسانيات، على تفسير الإبداع في إطار الجملة. انطلاقا من النظريات اللغوية القديمة والحديثة عكف النقاد على استثمار نتائج هذه الدراسات على تفسير التميز اللغوي في الأدب، ولهذا جاءت أعمالهم مثلما رأينا عاكفة على دراسة الجملة وحدها. ولأن الجملة هي موضوع علم النحو فقد ربط الجرجاني بين النحو والنظم بما يثبت أن أساس الإبداع اللغوي يُلتمس في إطار الجملة فقط، ولذلك عرف النظم بالقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[23].

ولكن متطلَّبات تقدُّم الدرس اللساني تلح على ضرورة تجاوز الإطار التقليدي ألا وهو الجملة؛ لأنه لا يمثِّل المظهر الطبيعي للغة، فبنو الإنسان لا يتواصلون بالجمل بل بالنصوص. ويبدو أن هذه الفكرة تدعمها أدلة كثيرة أهمها كونُ الجملة مفهوما نحويا خالصا، فهي تركيب لأبواب نحوية لا تركيب للكلمات الدالة، أما النص فتتضافر فيه كل المستويات الدلالية لغوية كانت أو غير الغوية. في هذا السياق اقترح زليغ هاريس توسيعا للوصف اللغوي يتجاوز الجملة إلى النص في إطار ما سماه "تحليل الخطاب: analysis Discourse"، لأن اللسانيات وجدت لتدرس كل الأشكال اللغوية الموجودة، والتي تتجاوز الجملة أحيانا كثيرة[24]. ولهذا يعدُّ معظم الدارسين مقال زليغ هاريس عن تحليل الخطاب أول تحول نحو لسانيات للنص.

من قيد الاختيار إلى تشاكُل الخطاب:

ذُكر في مستهلِّ الكلام على المدلولية النظامية أنَّ فحص آليات الظاهرة الدلالية يؤُول إلى فحص معالم النصية في الشكل اللغوي وهي المقبولية والإعلامية، وهذه بدورها تؤُول إلى دراسة عناصر البنية اللغوية، والتناص المنتج للدلالة، والتداول. وقد أشرنا إلى أن النظريات الدلالية التحليلية كانت أكثر الفرضيات العلمية اهتماما بالبنية اللغوية وقدرتها على التدليل، هذه البنية التي تقوم على أساس الترابط اللفظي والتماسك الدلالي. وفي سبيل فهم العلاقة بين هذين العنصرين الأخيرين وظاهرة المدلولية النصية عموما اقترحت نظرية التحليل التكويني بادئ الأمر قانون قيد الاختيار الذي يميِّز بين التراكيب الدالة وبين غير الدالة، بمعنى أنه كان قانونا لفحص المدلولية في إطار الجملة. ومن أجل توسيع هذا القانون ليكون صالحا لوصف النص تم اعتمادُ مقياس آخر للوحدات الدلالية حيث صارت القضية هي الوحدة الأساسية بدلا من الكلمة، وبهذا يؤول وصفُ الآلية المدلولية في النصِّ إلى دراسة الروابط بين القضايا، وهذا على حدّ قول آنا جوبير: «المستوى البديهي للعلاقة الممكنة بين الترابط النحوي والتماسك النصي هو الروابط القضوية " connexions propositionnelles"»[25].

وإذا كان الدارسون يدعون قانون التناغم الدلالي بين مكونات الجملة الواحدة قيدَ اختيار، فإن تعميم هذا القانون على البنية النصية، كما اعتمده غريماس والدارسون من بعده، سُمي تناظرا أو تشاكلا "Isotopie". وأساس التناظر، كشرط لوجود المدلولية في النص، أن يخضع الربطُ بين القضايا لقانون محدَّد ومشترك يفرض نوعا من الوحدة الدلالية، ويتمُّ تفسير هذه الوحدة من خلال المكونات الدلالية تماما كما في قيد الاختيار.

عَرَضَ غريماس لهذه الفكرة في كتاب "علم الدلالية البنيوي: Sémantique structurale" بناء على نظرية التحليل التكويني التي انطلقت من علم الفونولوجيا في حلقة براغ، والتي درست السِّمات التمييزية للفونيمات، وطُبقت بعد ذلك من قبل لويس يلمسليف، أستاذ غريماس، في دراسة بنية الدلالة في الوحدات اللغوية الدالة كالكلمة. ومن أجل توظيف التحليل الدلالي على مستوى النص اعتمد غريماس مجموعة من المصطلحات الأساسية كأدوات للوصف: «في الحقيقة، وبما أنه قد صح أن الكلمات الموضوعة مفردة لا تحمل دلالة، فإنه لا بد من البحث عن الوحدات الدالة الأولية على مستوى البنى، لا على مستوى العناصر. هذه الأخيرة التي نسميها علامات، أي الوحدات المكونة أو المونيمات، ليست إلا ثانوية في إطار البحث عن الدلالة. ليست اللغة نظام علامات ولكنها تجميع اقتصادي لبنى الدلالة»[26]. ثم يأتي بعد ذلك على اقتراحِ مصطلح يعبر عن العنصر الأصغر للدلالة هو الواسم "Sème" والذي من خلاله يحدث تمفصل المعنى، إنه أصغر مكون دلالي يدخل في بناء دلالات الكلمات في اللغة؛ فكلتما "رجل" و"امرأة" مثلا تتمايزان دلاليًّا من خلال واسم واحد هو /جنس/.

وانطلاقًا من مفهوم السيم أو الواسم طوّر غريماس وجوزيف كورتيس سلسلة من المصطلحات التحليلية للمعنى: «من أجل رد الاعتبار للمعنى افترض غريماس وجود الواسمات "Sèmes"، أي المكونات النهائية للدلالة. هناك نوعان من السيمات: السيمات النووية المنتمية إلى المستوى السيميولوجي للغة (التضمين) والتي تظهر في رحم اللكسيمات، والكلاسيمات "Classèmes" المنتمية إلى المستوى الدلالي للكلام، والتي تظهر في الوحدات التركيبية الأكثر اتِّساعا والمكونة من لكسيمين على الأقل. المعنم "Sémème" أي معنى وحدة في الخطاب، هو التضافر المتجلي للسيمات النووية والكلاسيمات. بتعبير آخر

يتأتى معنى وحدة من سيماتها الخاصة وسيمات سياقها الخطابي»[27]، وقد كانت هذه المصطلحات مدخلا لشرح ظاهرة تشاكل الخطاب ودورها في تحديد مقبوليَّة الملفوظ.

يقترح جوزيف كورتيس مصطلحين في التحليل التكويني هما: الواسمات المتحققّة "Sèmes actualisés" والواسمات الضِّمنية "Sèmes virtualisés"، وهي كلها تدخل في بناء معنى وحدة معجمية ما، لأن المفعَّلة منها هي التي تدخل فعلا في تحديد الدلالة السياقية للكلمة، وتبقى الأخرى محفوظةً غير مفعلة: «هذا يعني أنه من أجل التوصل إلى فهم الرسالة لا بد لمتلقي الملفوظ أن يعمل، ضمنيا، على الاختيار من بين الواسمات المكونة لوحدة دلالية لمنتخبات حقيقية بالنظر إلى السياق. وهنا نأتي على إدخال مفهوم التناظر: نقصد بهذا المصطلح حضور واسم دلالي مشترك على الأقل في وحدتين دلاليتين متموضعتين في المحور التركيبي "Axe syntagmatique" (= علاقة: «وعنصر...»، «وعنصر...» و«وعنصر...» الخ). لنعد إلى ملفوظنا: "هو ذاهب إلى المسرح". هنا نرى أنه من خلال التوالي بينهما، الكلمتان "ذاهب" و"المسرح" لهما واسم مشترك هو /المكانية/ حتى وإن كان لكل كلمة منها واسمات متضمنة أخرى»[28].

بهذا لا يعدو التشاكلُ أن يكون تعبيرًا أمينا عن فكرة قيد الاختيار التي تحكم مقبوليَّة القضية. ويمكن ملاحظة توظيف كورتيس لعبارة "من أجل التوصل إلى فهم الرسالة" وهو ما يعني وجود مدلولية للرسالة أو الملفوظ أو النص، هذه المدلولية تتوقَّف على اشتراك القضايا المترابطة في واسمات محددة بما يضمن استمرار الموضوع ويجعلها معقولة. وقد وُظِّف هذا المبدأ في إطار الجملة التي اختارها "هو ذاهب إلى المسرح"؛ فمدلولية الجملة أو العبارة محكومة هنا باشتراك كلمتي "ذاهب" و"المسرح" في واسم على الأقل، ويمكن ألا تكون الجملة

معقولة إذا استبدلنا "بالمسرح" كلمة "العقل" مثلا التي لا تتضمن واسما معروفا وواضحا مع اسم الفاعل. بالمثل يكون التناظر بين القضايا، حيث يُشترط في وجود المدلولية أن تشترك القضايا المتتابعة في النص في واسم دلالي على الأقل، والذي يسمى في هذه الحال واسما سياقيا "كلاسيمًا: Classème": «تحدِّد السيمات السياقية أو الكلاسيمات في نصٍّ التشاكل أو التشاكلات التي تضمَن انسجامَه: فيقال بأن مقطعا خطابيا ما متشاكل إذا كان له كلاسيم أو عدة كلاسيمات متكررة" فالمركب الذي يجمع على الأقل صورتين سيميتين "الكلب ينبح" يمكن أن يُعتبر سياقا أدنى يسمح بإقامة التشاكل". إن المفهوم الأساسي للتشاكل يجب أن يُفهم كمجموعة متكرِّرة من المقولات الدلالية "كلاسيمية" تجعل قراءة موحدة للحكاية ممكنة، مثلما تنتج عن قراءات جزئية للملفوظات وعن حل ملابساتها، موجهة بالبحث عن قراءة واحدة»[29]. هكذا يمكن المقابلة بين قيد الاختيار والتشاكل كالآتي (ك رمز للكلمة وق للقضية):

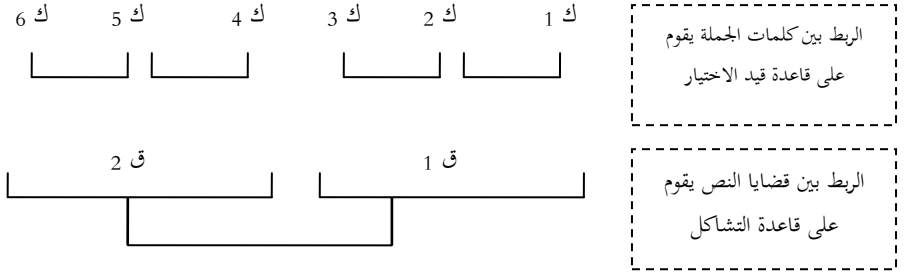

تفسير مدلولية النص من خلال قاعدة التشاكل

يقول جان سيرفوني في مبحث الترابط النصي: «نشير في البداية إلى نوع من التوازي القائم بين تشكُّل الجملة وبين استخدامها كملفوظ. بالنسبة للجملة هناك

شرط استخدام يشبه قيود الاختيار التي نراها في مجموعة من اللكسيمات "الوحدات المعجمية": فمثلما أن اللكسيم "الوحدة المعجمية" خضراء، لا يمكن إلصاقه باللكسيم "الوحدة المعجمية" فكرة، فكذلك لا يمكن استخدام جملة "قطة عمتي فوق السَّجادة" بعد أي ملفوظ كان»[30]. إذا كان هذا المثال هو مقصد الترابط النصي فمعنى ذلك أنه مرادف لقيد الاختيار القضوي؛ إذْ إنّه يعتمد على قضية محورية في النص تفرض قيودها عند اختيار قضايا أخرى تشكّل معها نصا. ومثلما يظهر من تحليل اللسانيين لقيد الاختيار على مستوى الجملة من أنه قيد دلالي يتلبس بالإطار النحوي، فلا بد أن يخضع مفهوم الترابط النصي أو قيد الاختيار القضوي للمبدأ نفسه، بمعنى أنه لا بد يجمع بين الدلالة المضمونية للقضية وأطر العلاقات النحوية بين الجمل.

لنفرضْ مثلا جملتين يربط بينهما رابط نحوي هو التفسير، فلا يكون للنصِّ المتولِّد عن هذا الربط معنًى إلا إذا كان مضمون كل من الجملتين مناسبا لهكذا علاقة. وإذا أردنا أن نوسع دائرة قيود الاختيار على نصّ يتكون من عدد أكبر من القضايا، فإنه لا بد من قياس درجة صلاحية اختيارنا للقضايا بالنسبة إلى قضية محورية في الخطاب، وهذا وفقا لنوع العلاقات النحوية بين الجمل المقصودة وهذه القضية. بإمكان قيد الاختيار هذا أن يساعد على تأويل الدلالة الخاصة بالقضايا على اعتبار أنه لا يكون للنصِّ معنى إلا بتحقُّق محتويات محدَّدة للقضايا التي تؤلِّفه. يمكن العودةُ إلى مثال من قصيدة "بلاد العجائب":

. ألِفَ الناسُ التستزْ

. ولهذا..

. نحسبُ القهوةَ خمرًا..

. ونعدُّ الملحَ سكرْ

. في بلادي

. يؤمنُ المرءُ بليلى..

. ينْظُمُ الشعرَ لقيصرْ

. مسلمٌ والله أكبرْ ![31] (لا يمكن فهم هذه القضية الأخيرة إلا بحسب انسجامها مع مجمل القضايا السابقة)

توفُّرُ هذا النص على دلالة مفيدة يقتضي مناسبةَ محتوى القضية الأخيرة، من الناحية المنطقية، لأن يكون نتيجة لمحتوييْ القضيتين المتقدمتين عليه، ولما كان ظاهر اللفظ يوحي بغير ذلك، فإن إمكانات التعبير الأخرى التي تتوفر عليها اللغة الطبيعية مثل التنغيم قادرة على بيان وجه المنطق في الربط بين المقدِّمات والنتائج. والملحوظ هنا أننا لم نلجأ إلى غير القرائن اللفظية التي يوفِّرها النص في بنيته الداخلية، وعلى هذا الأساس يمكن قياس كفاءة اللغة النصية في التواصل بقدرتها على توفير القرائن المنتجة للمدلولية.

المفهوم الإجرائي للمدلولية:

تناولت الدراسة فيما سبق المفهوم الأساسي للمدلولية من حيث هي خاصية وجود الدلالة، أو ميزة أداء الشكل اللغوي لوظيفة الدلالة. وقد عَرَف هذا المفهوم، بانتقاله من اللسانيات إلى النقد الأدبي، بعضَ التغيُّر في الماهية والوظيفة، وقد اخترنا أن نسميه المفهوم الإجرائي لأنه انبثق من الممارسات النقدية الإجرائية التي ركزت خصوصا على تحليل النصِّ الشعريّ.

في محاولة منه لتأصيل هذا المفهوم عرض عبد المالك مرتاض تعريفات اعتمدها النقاد أمثال جوليا كريستيفا، وميشال أريفي، ورولان بارت، وإزفيتان تودوروف. وقد ركَّز في مقاربته للمفهوم على أعمال هؤلاء حول النصوص الأدبية، والشعرية خصوصا، ولكنه لم يخلُص إلى نتيجة محددة، بل وصف هذا المفهوم بالغموض. وقبل عرضِ طرف من المجهود التأصيلي لمرتاض لا بد من

الإشارة إلى أنه لم يقارن بين المفهوم الأساسي للمصطلح . كما قدمته الموسوعة الفرنسية التي رجع إليها . وبين المفاهيم النقدية عند الدارسين الذين ركز عليهم في عملية التأصيل، وربما كان هذا من العوامل التي أدت إلى غموض المفهوم وزيادة الالتباس حوله.

يوظفُ عبد الملك مرتاض، في سياق تأصيله لمفهوم المدلولية، مصطلح "التمدلُل" ولم يذكر سبب اختياره لهذا الاشتقاق: «يعني هذا المفهوم بوجه عام في الكتابات المتفرقة القليلة عنه أنه النص في حال اعتماله، ولذلك فهو لا يقر بالحقول التي تفرضها علوم اللغة. فهذه الحقول يمكن الإقرار بها في مستوى النص التام "Le phéno-texte" وليس في مستوى النص الخادج الذي هو بصدد النشوء، ولكنه لا يبرح ناقصا لم يكتمل "Le géno-texte"»[32]. ثم يلخِّص مجمل آراء الدارسين حول المفهوم: «نستخلص من معالجات بعض هؤلاء المنظرين: أن التمدلل جاء لإحداث ثورة حقيقية في مفهوم السمة، وفي شرعية نسبتها إلى السيمائية وفي نظريات بيرس ودي سوسير عن هذا المفهوم.

. يعني مفهوم التمدلل لدى كريستيفا . وهي التي أنشأته في دلالته السيمائية إنشاء انطلاقا من أعمال يلمسليف ودي سوسير أيضا، ومما أرادت تحقيقه من وراء بلورة هذا المفهوم . «إمكان إفلات السيمائية من قبضة قوانين الدلالة الملازمة للخطاب بما هو أنظمة للتبليغ، ثم إحداث حقول أخر للتمدلل. وإذن فقد وقع إعلان التحذير الأول ضد رحم السمة أو حافرتها " La matrice du signe". كما أمسى من الضرورة بمكان مراجعة مفهوم السمة مراجعة نقدية، وكذلك كل المساعي السيمائية: تعريفها، وتطورها التاريخي، وصلاحيتها في مختلف أصناف الإجراءات الدالية ومعها كل العلاقات».

. في حين يرى ميشال أريفي أن التمدلل يعني أن مفهوم «الحدث هو بصدد الوقوع، وأن العمل لما ينته فعله، فالتمدلل يجب أن يكون مختلفا بطبيعة الحال عن الدلالة، وهي علاقة بسيطة لمسلمة متبادلة بين وجهي السمة».

. وأما رولان بارت فيعالج هذا المفهوم من زوايا مختلفة، ويعومه في مفاهيم أخر سيمائية مثل النص التام والنص الفطري الخادج، والتحليل النصي، والمنتج والنتاجية. كما يتحدث عن الخلفيات التاريخية التي أفضت إلى إنشاء هذا المفهوم.ويظل هذا المفهوم محتاجا من النقاد الجدد إلى كتابة جادة وأصيلة، ومسهبة ومتنوعة، وربما إلى ندوا ت نقدية متخصصة لإمكان الإفادة منه في تطوير النظرة الرصينة إلى النص الأدبي فيما بعد الحداثة الفرنسية»[33].

فإذا كان المفهوم الأصلي للمدلولية يتلاءم مع بناء النص التام، أي مع النص الذي يقدم بعناية غرضًا ما ويوفِّر من وسائله الذاتية ما هو كفيل بنقل ذلك المعنى بوضوح، فإن المفهوم الإجرائي يذهب إلى عكس ذلك حيث لا يكون العمل الأدبيُّ منتَجا جاهزا أو نصًّا تامًّا، بل هو نص قيد الاكتمال، يساهم القارئ في إنتاجه ببلورة الدلالات الجديدة انطلاقا من عالمه الخاص. فالمدلولية إذن هي القدرة على إنتاج المعاني من دون توقف، وهي خاصية النصوص الأدبية التي تفسح مجالا للقارئ حتى يسهم في بناء معنى النص، كما تفسح المجال لتعدُّد القراءات، ولهذا السبب دعا رولان بارت إلى اعتبار النص إنتاجا للمعنى لا منتَجًا جاهزا، وهو تعبير أمين عن تصوُّر ريفاتير لأن هذا الأخير كان يقصد بالمدلولية إجراءَ بناءِ الدلالة في فعل القراءة وهو عمل في طور الإنجاز غير مكتمل.

من هنا تظهر المفارقة بين المفهومين الأصلي والنقدي للمصطلح الواحد، فبعدما كان يدلُّ في الأصل على مجرد وجود المعنى، ويتضمن ذلك الوضوح والمباشرة في نقل الدلالة أو الغرض، تحوّلَ إلى مفهوم القدرة على إنتاج معان

مختلفة باختلاف القراء، وهذا يقتضي غموض المعنى في النص المقروء. كأنما يشبه هذا التحوُّلُ الانتقالَ من النقيض إلى النقيض في معطيات الدلالة، إلا أنه يحافظ على خيط رفيع من التوافق بين المفهومين الأصلي والإجرائي. ولعل هذا الاختلاف راجع إلى تنوُّع مقاربات النصية، ففي الحالة الأوليَّة يشكِّل النصُّ كلاًّ مكتملا يعضده نظام لغوي ويقيِّده بمعنى واحد ثابت لا يختلف عليه أصحاب اللغة، وفي الحالة الإجرائية يتمُّ اعتماد نظرية القراءة التي ترى في النص كائنا غير مكتمل، لا يظهر إلى الوجود إلا بفعل القراءة.

هناك اختلاف في المفهوم نتج عنه تغيرٌّ في المقاربة، بحيث تدرس اللسانيات ظاهرة المدلولية في محاولة لفهم وجود المعنى في الشكل اللغوي، بينما يدرس النقد الظاهرة نفسها من أجل فهم آليات النص التي تضمنُ له إنتاج معان غير محدودة. وقد خضع هذا المفهوم الإجرائي للمدلولية، على خلاف المفهوم اللساني أو الأساسي، لمختلف الممارسات النقدية المركزة على الخطاب الشعري، غير أن هذه الدراسة ستركز على رؤية ميشال ريفاتير لهذه القضية بوصفه أول من درسها ونظّر لها في مقال: "مدلولية القصيدة: the poem's significance" من كتاب "سيمياء الشعر: semiotics of poetry".

المدلوليَّة والشعريَّة:

تختلف لغة الشعر عن اللغة العادية حسب ريفاتير في طريقة التعبير؛ فهي مباشرة مرجعية في الحالة العادية، وملتوية في الشعر (القصيدة تقول شيئا وتقصد شيئا آخر). ولكي تكون اللغة الشعرية مراوغة وغير مباشرة توظف طريقة التمويه الدلالي "semantic indirection" الذي يعتمد ثلاثة وسائل: إزاحة الدلالة، أو تحريفها، أو خلقها: «تحدث الإزاحة عندما تنتقل العلامة من دلالة إلى أخرى، عندما تقوم كلمة مقام أخرى، كما يحدث في الاستعارة والكناية. والتحريف يكون إذا وجد الغموض، أو التناقض، أو اللامعنى. ويكون الخلق

عندما يمثّل فضاء النص أساسَ تنظيم للعلامات بما يجعلها خارج مادتها اللغوية»[34]. والقاسم المشترك بين أوجه التمويه تهديد التمثيل الأدبي للواقع أي المحاكاة "mimesis".

ويبدو أنَّ هذه الفكرة الأولية عن الشعرية استغرقها الوصفُ البلاغي، فقد قابل عبد القاهر الجرجاني بين نمطين من الدلالة بما يميّز لغة العموم عن لغة الشعر في قوله: «الكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدتَ أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيد، وبالانطلاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلقٌ وعلى هذا القياس. وضربٌ آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[35]، لكن ريفاتير يرى أن البلاغة تفسّر الطرق غير المباشرة في التعبير بعيدا عن مفهوميْ النص والقارئ، ولأن مفهوم الشعر مرتبط عنده بمفهوم النص، فإن البلاغة عاجزة بمنهجها ومصطلحاتها عن مواكبة التشكُّل الحديث للأنماط الشعرية.

يخضع تمثيل الواقع في الشعر للتشويه من خلال حالات اللاقواعدية (الخروج عن قواعد اللغة)، ولما كان أساس المحاكاة هو التمثيل وأساس التمثيل مرجعية اللغة "referentiality" أي العلاقة المباشرة بين الكلمات والأشياء، فإن الوصول إلى مستوى المدلولية الشعرية يتطلب تجاوزَ حاجز المرجعية أو التمثيل أو المحاكاة، لا مناص من تجاوز حالات اللاقواعدية في النص للوصول إلى المستوى السيميائي: «بعد أن ميَّز ريفاتير بين الدلالة والتدليل [المدلولية] رأى أن القصيدة الشعرية يوجد فيها تعارض بين الدلالات المرجعية والدلالات السياقية، وهذا التعارض في حدِّ ذاته هو الذي يولد التدليل، ويصعب إنهاء مفعوله مهما تعددت القراءات للنص الواحد»[36]. على هذا ميَّز ريفاتير بين الدلالة والمدلولية

بكون الأولى تمثّل محتوى المحاكاة، أما المدلولية فهي الوحدة الشكلية والدلالية للقصيدة. إن الإجابة عن السؤال حول كيفية تنظيم النص وعن مدلوليته تكمن عنده في مفهوم وحدة الأسلوب، وتظهر هذه الوحدة في الوجود المطرد للثنائية الضدية القواعدية / اللاقواعدية في ثنايا العمل الأدبي. إن هذا الوجه الثاني هو الذي يغيّر تركيب النص وتجعله قليل الوفاء للواقع، فاللاقواعدية هي التي تنتقل بنا من مستوى التمثيل "mimésis" إلى مستوى السيمياء "sémiosis" وبالتالي نصل إلى مدلولية النص.

ثمة ترابطٌ وثيقٌ بين هذا التصور وبين نظرة ريفاتير إلى مسألة إنتاج المعنى في النص، لأن عملية الإنتاج هي سمة المدلولية، وهي لا تكون إلا من خلال حلول اللاقواعدية في لغة النص، بمعنى أن المدلولية تتحول إلى إدلال مستقلٍّ عن الحقيقة، دوالٍّ من دون مراجع في خبرة المتلقي، كائناتٍ لغوية خالصة: «إن أولى سمات اللاقواعدية هي من دون شك خاصيتها الغامضة: بالنظر إلى التشويش الذي يصيب مستوى التمثيل يخيّل للقارئ أن النص . بما أنه لا يحيل إلى شيء . يفقد معناه مؤقّتا»[37]. وعلى هذا فإن المدلولية هي مفهوم فني خالص لا وجود له في اللغة العادية، لأنها تتولَّد من خلال الانزياح الذي يسِمُ اللغةَ الأدبية.

بهذا تظهر الميزةُ الأساسية للغة الشعرية على اللغة العادية؛ فهي تعبير غير مباشر يتضمَّن جملة من حالات اللاقواعدية، أي أنماط تعبير غير مألوفة أو خارجة عن النظام اللغوي المعروف، وهي حالات ضرورية لبناء لغة خلاقة ونصٍّ مولِّد لدلالات غير محدودة. ومع وجود هذه الحالات اللاقواعدية، فإنها في الواقع تمثّل متغيِّرات لثابت واحد يضمن انسجامها في بناء النص: «بالنسبة لميشال ريفاتير ينبني النص الشعري في سبيل تكرار ثابت واحد تحت متغيرات مختلفة، هذا الثابت هو النواة الدلالية للنص والتي يدعوها ريفاتير الهيبوغرام

"Hypogramme". هذه النواة الرحمية التي تحدد وتفعّل كتابة القصيدة تشكل دليلا مهما لفهم العمل الأدبي»[38].ثم يستطرد يوهان برودوم ونيلسون غيلبرت في وصف الآلية التي تولد المدلولية من خلال المخطط التالي[39]:

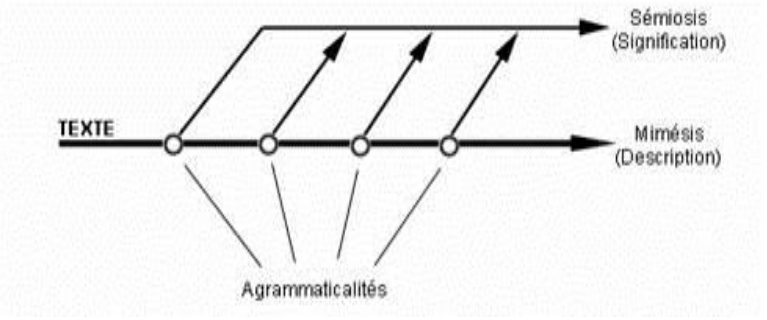

يظهر النص على أنه سلسلة من علاماتٍ تمثّل متغيّرات لثابت واحد، وهي في ذات الوقت سلسلة من حالات اللاقواعدية التي لا بد من تجاوزها للوصول إلى الأفق السيميائي.

تجاوزُ اللاقواعدية يعني تجاوزَ المرجعيَّة:

كمثال على دور اللاقواعدية في بناء اللغة الشعرية وكيفية تجاوزها يعرض ريفاتير في تحليله لأبيات بول إلوارد "Paul Elward" للبحث عن انسجام منطقي بين المضامين القضوية للأبيات، في سبيل تفسير وحدة النص من خلال النواة الرحمية، والتي تضمن تشاكل الخطاب في المقطع الشعري بوساطة مكوِّن دلالي مشترك بين البيتين: /لا شيء/:

من كلِّ ما قلته عن نفسي ماذا بقي؟

خبَّأتُ كنوزا مزيفة في خزانات فارغة

من أجل تجاوز التناقض في مستوى المحاكاة "كيف تخبأ الكنوز في خزانات فارغة؟" يفترض أن النص ليس مرجعيا، أي أنه لا يعبِّر عن الواقع بطريقة مباشرة حيث يقول: «النص ليس مرجعيا "referential": التناقض موجود فقط في المحاكاة. العبارات في السؤال هي متغيِّرات كلمة مفتاح الإجابة فهي تردد "لا

شيء". هي ثابت في بيان مسهب من الاسترشاد "كل هذه الأشياء تؤول إلى الصفر"، وبوصفها العنصر الثابت فهي تحمل مدلولية التغير»[40]. أي أن هناك واسما مشتركا خفيا بين أبيات القصيدة هو /لا شيء/، والوصول إلى مدلولية النص يقتضي معرفة هذا الواسم من خلال تجاوز مستوى المحاكاة أو المرجعية.

فالسيمياء تهتم بدراسة الانتقال من المستوى الأدنى للنص المشكل من سلسلة علامات لا قواعدية إلى المستوى الأعلى حيث يتحول النص إلى علامة واحدة . وهو مستوى المدلولية .: «لا يسعنا أن نفهم السيميوز حتى نتحقق من إدراك النص الحالي على أنه علامة واحدة تشتمل على بنية (علامة مركبة شكليا ولكن واحدة الدلالة monosemic)»[41]. والإجراء السيميائي متصل بمفهوم القراءة، وهو يمر بمرحلتين من هذه القراءة: أولها قراءة استرشادية من بداية النص إلى نهايته، يتم فيها فهم الدلالة من خلال آلية المرجعية أو المحاكاة، وتساعد المعرفة اللغوية والثقافية القارئَ على إدراك حالات اللاقواعدية أو مواضع الخروج عن النظام في ثنايا النص. ثانيها قراءةٌ راجعةٌ تقوم على مراجعة النص وتغيير ما تمّ فهمُه في المرحلة الأولى: «المقولات المتتابعة والمختلفة الملاحظة أولا على أنها مجرد حالات لاقواعدية هي في الحقيقة متكافئة، حيث تظهر الآن على أنها متغيرات للنسيج البنيوي ذاته. النص هو تغير أو تحوير لبنية موضوعية واحدة رمزية أو أي كان، وهذه العلاقة الثابتة لبنية واحدة تشكل المدلولية»[42].

من أجل الوصول إلى المدلولية إذن لا بد من تجاوز حاجز المحاكاة وإدراك تشاكل الخطاب: «لاكتشاف المدلولية في الأخير، يستوجب على القارئ تجاوز حاجز المحاكاة: في الحقيقة هذا الحاجز ضروري لتغيير عقل القارئ»[43] فالوصول إلى مدلولية النص بتوحيد الأجزاء المختلفة يتضمَّن تغيير عقل القارئ، وأهمُّ أوجه التغيير إدراك لامرجعية النص أو مفارقته للواقع، بحيث يتجاوز القارئ

معرفته الشخصيَّة المألوفة عن العالم ليرسم حقائق غير مألوفة من عالم النص. إن الغموض الذي يغيِّر العقل هو حافز الوصول إلى المدلولية الإجرائية بعدما كان عاملا معاكسا للمدلولية الأوليَّة.

لقد وسَّع ريفاتير بطريقة غير مباشرة التفسير البلاغي للإبداع من الجملة إلى النص، كما استثمر مفهوم التشاكل في علوم النص، مع شيء من التجوُّز في قواعد الربط، فكما أن الصورة البلاغية لا تدرَك إلا بمعرفة الروابط بين المشبَّه والمشبه به في الصورة البلاغية بعد معرفة عدم مقبوليتها أو لا قواعديتها، فكذلك تتضمن المدلولية إدراك الروابط الخفية بين علامات النصِّ لفهم وحدته ولا يكون ذلك إلا بتجاوز حالاتِ اللامعقولية في النصِّ.

---

[1] Georges Mounin: Dictionnaire de la linguistique. PUF, Paris, France, 4e édition: 2004, P 300.

[2] Jean Ladrière: Signification et signifiance. http://resources.metapress.com/pdf-preview.axd%ML§/.(Consultée le 08 / 09 / 2012 à 17:41).

[3] Softissimo: Définition Signifiance.(Dictionnaire Reverso). © 2008, http://dictionnaire.reverso.net/.(Consultée le 08 / 09 / 2012 à 17:33).

[4] André Jacob: Les exigences théoriques de la Linguistique selon Gustave Guillaume. Editions Klincksieck, Paris, France, 1970, p 98 / 99.

[5] John Lyons: Linguistique générale. introduction à la linguistique théorique. Traduction de Françoise Dubois Charlier et David Robinson. Librairie Larousse, Paris, France, 1970, p 318 / 319.

[6] كريم زكي حسام الدين: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه. دار غريب، القاهرة، مصر، 2000، ص 61.

[7] Michel Foucault: Les mots et les choses. Editions Gallimard, Paris, France, 1973 , p 73.

[8] رومان جاكبسون: ست محاضرات في الصوت والمعنى. ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح. المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1994، ص 146.

[9] المرجع نفسه ص 19.

[10]آرت فان زويست: التأويل والعلاماتية. من كتاب (العلاماتية وعلم النص). ترجمة منذر عياشي. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى: 2004، ص 43.

[11]أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، 2006، ج 1 ص 44.

[12] John Firth: The tongues of men and speech. Oxford university press, London, England, 1973 , pp 100 / 109.

[13] Ibid p 104.

[14] Charles Peirce: Philosophical Writings. Selected by Justus Buchler. Dover Publications, INC New York, p 101.

[15] Pierre Frath: Sémantique, référence et acquisition automatique de connaissances à partir de textes. Thèse présentée à l'université des sciences humaines de Strasbourg pour obtenir le titre de Docteur, Spécialité Sciences du langage. Sous la direction de François Rousselot. France, Novembre 1997, p 111.

[16] عناصر النصية هي الخصائص التي يلزم توفرها في الشكل اللغوي ليكون نصا وهي: الاتساق، والانسجام، والموقفية، والقصدية، والإعلامية، والمقبولية، والتناص.

[17] John Lyons: Linguistique générale. p 325.

[18] Louis Hjelmslev: La structure fondamentale du langage. Traduit par Anne Marie Léonard. les éditions de minuit Paris, France, 1971, p 191.

[19] Charles Fillmore and Terence Langendoen: Studies in linguistic semantics. Holt , Rinehart and Winston, Inc, New York, USA, 1971, p 273 / 274.

[20]الجرجاني: دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة: 2004. ص 64.

[21]المرجع نفسه ص 49.

[22]عبد الله حمادي: لوازم الحداثة والمعاصرة للقصيدة العمودية. (مجلة الثقافة والثورة). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ع 10: س 1983، ص 59.

[23]عبد القاهر الجرجاني: المرجع نفسه. ص 81.

[24] Zellig Harris: Papers in structural and transformational linguistics. D. Reidel publishing company, Dordrecht HOLAND, 1970, p 313 / 314.

[25] Anna Jaubert: cohésion et cohérence. étapes et relais pour l'interprétation. Dans (études de linguistique textuelle). ENS, Lyon, France, édition 2005, p 8.

[26] A. J. Greimas : Sémantique structurale. Recherche de méthode. Librairie Larousse, Paris, France, 1974, p 19.

[27] Pierre Frath : Sémantique, référence et acquisition automatique de connaissances à partir de textes. p 100.

[28] Joseph Courtés: La sémiotique du langage. Armand Colin, Paris, France, 2007, p 103 .

[29]جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية. ترجمة جمال حضري. الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات دار الاختلاف بيروت، الطبعة الأولى: 2007، ص 81.

[30]جان سيرفوني: الملفوظية. ترجمة قاسم مقداد. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1998، ص 19.

[31]عمار مرياش: بلاد العجائب (مجلة الضاد). معهد الآداب واللغة العربية جامعة قسنطينة، دار الشهاب باتنة، الجزائر، العددان 10 و11، ص 131.

[32]عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي. دار هومه، الجزائر، 2007، ص 356.

[33]المرجع نفسه ص 364 / 365.

[34] Michael Riffaterre: Semiotics of poetry. Indiana university press, Bloomington, France, 1978 , p 2.

[35]عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. ص 262 .

[36]حميد لحمداني: القراءة وتوليد الدلالة. تغيير عاداتنا في قراءة النص الأدبي. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى: 2003، ص 71 / 72.

[37] Johanne Prud'homme et Nelson Guilbert (2006), «La littérarité et la signifiance», dans Louis Hébert (dir.), *Signo* [en ligne], Rimouski (Québec), http://www.signosemio.com. (Consultée le 08 / 09 / 2012 à 17:39).

[38] Ibid.

[39] Ibid.

[40] Michael Riffaterre: Semiotics of poetry. p 3 / 4.

[41] Ibid p 11.

[42] Ibid p 6.

[43] Ibid p 6.